تغييرات تنظيمية في «نفط الكويت»

أصدرت شركة نفط الكويت تعميما أمس يقضي بإجراء تغيرات تنظيمية اعتبارا من يوم الأحد المقبل في المجموعة الطبية بمستشفى الأحمدي التابعة للشركة، وجاء في التعميم تعيين د.هاني فايد في منصب كبير اختصاصيين ويكون مسؤولا أمام رئيس دائرة الهيئة الطبية، وأشار التعميم إلى انه سيتم تعيين رئيس فريق عمل الباطنية في وقت لاحق.

أحمد مغربي

مصرفيون لـ «الأنباء»: البنوك تتأهب لضخ قروض مليارية للمشاريع الحكومية

3,25٪ فائدة الوديعة بالدينار.. بحد أدنى 5 آلاف دينار

محمود فاروق

بالتزامن مع إعلان الحكومة عن وثيقة إصلاح اقتصادي ومالي تحمل في طياتها نحو 11 مشروعا تنمويا ضخما بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، أفصح بنك الكويت المركزي عن قرار رفع الحد الأقصى للتمويل بنحو 90٪، ليعطي المجال للبنوك لضخ مليارات الدنانير في السوق المحلي من خلال قروض طويلة الأجل تعطى للقطاع الخاص. وبالتوازي مع هذه القروض المليارية ستقابلها حركة نشطة من الودائع الطويلة الأجل التي ستضمن تلك القروض المليارية مما يدفع البنوك إلى التسابق والتنافس على إعطاء نسب فوائد جيدة على الودائع حتى تستقطب اكبر عدد من العملاء لديها، وهو الأمر الذي سيغير واجهة القطاع المصرفي لتكون الأفضلية للبنوك التي تستحوذ على اكبر حجم من الودائع لديها. وقال مصرفيون لـ «الأنباء» إن فائدة الودائع السنوية المربوطة بالدينار سترتفع إلى نحو 3,25٪ بغرض جذب اكبر شريحة من العملاء، وجميعها امور جيدة ستنعكس بالإيجاب على بيئة الأعمال بالكويت، والتفاصيل جاءت على النحو التالي:

قفزة مليارية لقروض المشاريع التنموية.. وتسابق على نسب فائدة الودائع

في البداية، قال رئيس مجلس إدارة شركة أرزان للتمويل والاستثمار والخبير المصرفي جاسم زينل ان الهدف الرئيسي من قرار المركزي رفع الحد الأقصى للتمويل 90٪ هو ضخ الأموال في المشاريع الكبرى، وهو ما يتأتى بالتزامن مع إعلان الحكومة عن الوثيقة الإصلاحية الاقتصادية التي تضمنت تنفيذ نحو 11 مشروعا وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال الأعوام 2016_2019.

وأضاف زينل ان المركزي رفع الطاقة الاستيعابية للإقراض وزاد من حصة البنوك للقروض الطويلة الأجل التي تقابلها ودائع طويلة الأجل، وهو ما يشجع على التنمية وإعطاء مجال اكبر للقطاع الخاص لتنفيذ مشروعات كبرى بتمويل محلي بدلا من البحث عن تمويلات أجنبية كما المعمول به في بعض الشركات المحلية الكبرى.

وأشار إلى ان رفع الحد المسموح للتمويل سينعكس بالإيجاب على كبار المستثمرين، حيث سيزيد من وتيرة الإقراض لديهم وبالتالي سنلاحظ نموا ملحوظا في المحفظة الائتمانية للفترة ما بعد اكتوبر المقبل (بعد تنفيذ القرار رسميا).

قروض التنمية

وقال الخبير الاقتصادي والمصرفي عباس المجرن إن قرار رفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل عند 90٪ لدى البنوك يأتي في اطار تلبية الاحتياجات المستقبلية للإقراض للمشاريع الكبرى التي تطرحها الدولة ضمن خطتها التي اوردتها في وثيقة الإصلاح الاقتصادية.

وأضاف المجرن ان هناك العديد من المشاريع الحكومية التي تتطلب مستويات اقتراض عالية، منها مشروع الوقود البيئي الذي يتطلب في مرحلته الاولى نحو مليار دولار، الذي سيقوم بتغطيته البنك الوطني وبيت التمويل الكويتي (بيتك).

وبناء عليه فإن المبلغ المطلوب للتمويل يتطلب ان تكون نسبة القروض إلى الودائع عند مستويات عالية لتكفي تغطية تمويل مثل هذه المشاريع الكبرى خاصة التي تتعلق بالبنية التحتية مثل المترو ومحطات الطاقة.

زينل: رفع الطاقة الاستيعابية للإقراض تقابله ودائع طويلة الأجل

المجرن: الودائع القصيرة الأجل ستحرم مودعيها من الاقتراض

ما معنى رفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل عند 90٪؟

هي عملية تنظيمية قام بها المركزي لتنظيم السيولة بالسوق، ولتوضيحها فهي على سبيل المثال: إذا كان لدى شركة ودائع بنحو 100 مليون دينار في احد البنوك، فيحق لها ان تقترض من البنك بنحو 90٪ من قيمة الودائع، وهو اجراء مصرفي كان متغيرا وفق مدة الاستحقاق إذ حدد عند 75٪ من قبل، والآن رفعه وتوحيده على جميع مدد الاستحقاق الطويلة الأجل يعطي مجالا واسعا للاقتراض الطويل الأجل.

جاسم زينل

عباس المجرن

إلى ان البنوك سيكون عليها عبء في البحث عن العملاء الجيدين المستقرين ممن لديهم ودائع طويلة الأجل لتغطية جميع احتياجاتهم التمويلية، وبالتالي سيكون هناك توازن بين أصول وخصوم البنك.

شاهين الغانم

أما عملاء الودائع القصيرة الأجل فلن يشملهم قرار بنك الكويت المركزي فسيمنعون من الاقتراض القصير الأجل، وذلك على اعتبار ان بنك الكويت المركزي وحّد نسبة التسهيلات إلى الودائع عند 90٪ واستبعد

عماد المنيع

أموال «الانتربنك» من هذه المراكز في تعزيز الطلب على الودائع.

وأعرب المجرن عن ارتياحه لقرار «المركزي»، مبينا انه قرار ايجابي ومطمئن للمتعاملين مع البنوك، في اشارة منه إلى ان البنوك سيصبح وضعها افضل بعد تطبيق القرار في اكتوبر المقبل.

وقال ان انعكاسات القرار يمكن حصرها في الآتي:

- تنظيم السيولة داخل السوق.
- زيادة متانة القطاع المصرفي.
- يضع القطاع المصرفي في مكانة افضل.
- يقلل المخاطر في السوق المصرفي.
- يزيد الثقة بالقطاع المصرفي الكويتي.
- يعطي نظرة إيجابية بشأن مدى قدرة البنوك على ادارة مخاطرها.
- يزيد اعتماد البنوك على الودائع الطويلة الأجل.

تحركات إيجابية

من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزينة في بنك وربة شاهين الغانم ان هناك رفعا متوقعا للفائدة على الودائع وهو امر طبيعي ستقوم به البنوك بعد قرار المركزي برفع الحد المسموح به للاقتراض، متوقعا ان تصل فائدة الودائع بالدينار إلى 3,250٪ سنويا، وهو ما سيحدث تحركات إيجابية غير مسبوقة بالقطاع المصرفي خلال الفترة المقبلة.

ومن المعروف ان الحد الأدنى للودائع المربوطة بالدينار ذات الاستحقاق السنوي نحو 5 آلاف دينار.

وأضاف الغانم ان مجال التمويل اصبح الآن مفتوحا على مصراعيه، وبالتالي سيكون أمام القطاع الخاص فرصة سانحة للحصول على نصيب كبير من الاقتراض من البنوك خاصة الشركات التي لديها ودائع طويلة الأجل بالبنوك.

الغانم: فرصة للقطاع الخاص للحصول على قروض طويلة الأجل

المنيع: الاقتراض الطويل الأجل يغيّر وتيرة تنفيذ مشاريع التنمية

تغيير جذري

وبالتوازي مع ذلك الرأي، قال عضو مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في شركة «بيتك الاستثمارية» عماد المنيع ان وتيرة تنفيذ مشاريع التنموية ستشهد تغييرا جذريا خلال الفترة المقبلة، وذلك بعد ان اعطي للقطاع الخاص فرصة جيدة للاقتراض الطويل الأجل، وهو ما سينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني وبيئة الأعمال بالكويت.

عمليات جني الأرباح توقف انطلاقة البورصة

شريف حمدي

استطاعت عمليات جني الأرباح التي شهدتها سوق الكويت للأوراق المالية خلال جلسات الأسبوع أن توقف انطلاقة مؤشرات السوق على مدار الأسابيع الـ 3 الماضية، والتي نشطت فيها بشكل كبير وقلصت الكثير من خسائرها منذ بداية العام الذي بدأ ثقيلا على مؤشرات السوق وقيمته الرأسمالية.

وأنهى السوق تعاملاته على تراجع جماعي للمؤشرات والقيمة متأثرا بعدة عوامل أبرزها ما يلي:

- انعكس تذبذب اسعار النفط خلال تعاملات الأسبوع على مجمل أداء أسواق الخليج، حيث جنحت الأسعار الى الانخفاض بعد ارتفاعات متتالية شهدها خام «برنت» بالسوق العالمي، وبالتالي تأثرت بورصة الكويت كغيرها من بورصات المنطقة جراء هذا التراجع، قبل أن يتحسن الوضع في نهاية الأسبوع بارتداد سعر برميل النفط للارتفاع مجددا.
- كانت الفرصة مواتية لكثير من المتعاملين بالسوق للتخارج من الأسهم التي شهدت ارتفاعات سعرية في الأسابيع الماضية خاصة تلك الأسهم التي كشفت عن أرباح جيدة للعام الماضي، فضلا عن توصيات مجالس إدارتها بتوزيعات نقدية ومنحة أعلى من العام الماضي، حيث ارتأى بعض المتعاملين أن الوقت مناسب لجني الأرباح من هذه الأسهم على ان يعاودوا الكرة خاصة أن موسم انعقاد الجمعيات العمومية قد بدأ بالفعل.
- جاء قرار الفيدرالي الأميركي بتثبيت الفائدة على الدولار دون تغيير في صالح الاسواق ومنها بورصة الكويت، حيث من شأن رفع الفائدة على العملة الأميركية أن يتخذ المركزي الكويتي قرارا مماثلا وهو ما يعني أن الفائدة على الودائع سترتفع، وبالتالي تخرج أموال من البورصة لتتحول إلى إيداعات بنكية، ومن المتوقع أن تظهر آثار القرار خلال الجلسات المقبلة خاصة أن جلسة أمس الخميس شهدت تفاعلا مع القرار تمثل في ارتفاع جماعي لمؤشرات السوق.

وحققت القيمة الرأسمالية للبورصة الكويتية خسائر أسبوعية تقدر بـ 285 مليون دينار، حيث استقرت عند 25,026 مليون دينار تراجعا من 25,310 مليون دينار في الأسبوع الماضي، وبذلك ارتفعت نسبة خسائر القيمة الرأسمالية منذ بداية العام مجددا لتصل إلى 4,3٪ بعد أن كانت عند 3,2٪ في الأسبوع الماضي.

وشهدت السيولة الأسبوعية تراجعا بنهاية تعاملات الأسبوع، إذ بلغ إجمالي القيمة 64,1 مليون دينار بمتوسط يومي بلغ 12,8 مليون دينار، علما ان السيولة في الأسبوع الماضي كانت عند 68,1 مليون دينار بمتوسط يومي يقترب من 13,6 مليون دينار.

وأنهت البورصة تعاملاتها الأسبوعية على انخفاض المؤشرات الثلاثة على النحو التالي:

- تراجع المؤشر السعري 22 نقطة بنسبة 0,4٪ ليصل إلى 5262 نقطة، وارتفع إجمالي الخسائر منذ بداية العام إلى 6,3٪.
- شهد مؤشر كويت 15 انخفاضا بنسبة 1,6٪ متراجعا 14 نقطة، ليصل إلى 857 نقطة، وارتفعت نسبة الخسائر منذ بداية 2015 إلى 4,7٪.
- حقق المؤشر الوزني انخفاضا بنسبة 1٪ محققا 4 نقاط مكاسب ليصل إلى 363 نقطة، وبإجمالي خسائر في العام الحالي ارتفع إلى 4,8٪.

البورصة إلى انخفاض بعد ارتفاعات متتالية لـ 3 أسابيع

متوسط السيولة اليومي تراجع إلى 12,8 مليون دينار

تراجع فائض الكويت التجاري مع اليابان

كونا: تراجع فائض الكويت التجاري مع اليابان للشهر التاسع على التوالي في فبراير الماضي بنسبة 46,1٪ ليصل الى 22,8 مليار ين ياباني ما يعادل 186 مليون دولار.

وأوضحت وزارة المالية اليابانية في تقرير اولي اصدرته ان اجمالي الصادرات الكويتية لليابان تراجع في الشهر ذاته بنسبة 35,7٪ على اساس سنوي ليصل الى 36,1 مليار ين ما يعادل 323 مليون دولار.

وذكرت ان واردات الكويت من اليابان انخفضت في فبراير الماضي وللشهر الثاني على التوالي بنسبة 12,5٪ لتصل قيمتها الى 15,3 مليار ين ما يعادل 137 مليون دولار. وأشارت الوزارة الى ان فائض منطقة الشرق الأوسط التجاري مع اليابان تراجع كذلك في فبراير الماضي بنسبة 48,5٪ ليبلغ 261 مليار ين ما يعادل 2,3 مليار دولار فيما هوت صادرات المنطقة الى اليابان بنسبة 35,1٪ مقارنة بالعام الماضي.

وبينت ان صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية المكررة وغيرها من الموارد الطبيعية التي تشكل نسبة 93,2٪ من صادرات الشرق الأوسط لليابان تراجعت في الشهر الماضي بنسبة 36,8٪ وتراجعت واردات منطقة الشرق الأوسط من اليابان بنسبة 8,7٪ بسبب تراجع اعداد شحنات السيارات والآلات.